ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

هل هناك مستقبل لنظام إقليمي عربي؟!

د. جمال زهران

الصراع في الإقليم (عربياً وشرق أوسطياً)، وعلى الإقليم (الموقع والجيوليتيكس)، بين أقطاره من ناحية، وبين الاستعماريين (القدامى والجدد)، هو صراع مستمر، طوال القرنين التاسع عشر والعشرين، ولا يزال مستمراً في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين.

فمشكلة هذا الإقليم الجوهريّة هي الموقع باعتباره وسط العالم، وجسر الربط والتواصل بين الشرق والغرب. إلا أنّ مشكلته زادت وتعقدت بعد انفجار البترول والغاز (بعد ذلك)، في أعقاب الحرب العالمية الأولى والثانية في النصف الأول من القرن العشرين. فاختلطت الثروة مع الجيبوليتيكس (الجغرافية السياسية)، فازداد تكالب الاستعمار الأوروبيّ عليه، حتى تراجعت مراكز القوة في أوروبا، لتتحوّل إلى مركز العالم الجديد الذي يتمثل في الولايات المتحدة الأميركية (وريثة الاستعمار القديم التقليدي)، الذي بادر إلى التمدّد والانتشار والهيمنة على هذا الإقليم.

واستمرّ القطب الجديد في وراثة الإقليم بكلّ متغيّراته، وفي المقدّمة ذلك الكيان الصهيونيّ، الذي سبق لبريطانيا أن زرعته في الإقليم منذ وعد بلفور في عام ١٩١٧م، ليبدأ الاستيطان وتجميع اليهود في فلسطين، بحجة تكوين وطن قومي لهم، إلى أن تمّ توظيف الظروف، واختيار اللحظة الزمنية المناسبة، بتمرير تقسيم فلسطين، وإعلان ميلاد دولة الكيان الصهيوني في ١٥ مايو ١٩٤٨م، بهدف السيطرة على الإقليم، لتحقيق هدفين هما: الحيلولة دون وحدة المنطقة العربية، والحيلولة دون تقدّم ونهضة هذا الإقليم، لتستمرّ الهيمنة الاستعماريّة. وقد كان ذلك عوضاً عن الاحتلال الاستعماري المباشر، باحتلال غير مباشر، بزرع هذا الكيان الصهيونيّ، لاستمرار النفوذ والهيمنة الاستعمارية الأميركية، بالتعاون والتنسيق مع القوى الاستعمارية الأوروبية القديمة، التي دخلت مرحلة الأفول والتراجع بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في منتصف الأربعينيات من القرن الماضي، وارتضت أن تسلّم راية الاستعمار، لهذه الدولة الجديدة البازغة بقوّتها الكاملة وهي الولايات المتحدة الأميركية.

إذن نحن أمام إقليم متكامل من حيث الموقع الجيبولوتيكي، ومن حيث الثروة خاصة النفطية، ومن ثم دار عليه الصراع بين الشرق (الاتحاد السوفياتي)، وبين الولايات المتحدة الأميركيّة، وتمّ زرع الصراع داخله، بزرع الكيان الصهيوني، في عام ١٩٤٨م، وتمّ استخدام آليات الفتنة السياسية والطائفية، كأحد أهمّ الآليات للتفرقة بين أبناء الشعب العربي الواحد.

وفي الوقت الذي كانت فيه دول الجوار الجغرافي وخاصة إيران في الشرق، وتركيا (بعد تفكك الإمبراطورية العثمانية التي شاخت وأضحت مسماة بـ «الرجل المريض»)، تسعيان إلى مرضاة أميركا (وريثة الاستعمار التقليديّ)، فها هو شاه إيران كان بمثابة شرطي الخليج(الفارسي)، حافظاً لمصالح أميركا والغرب عموماً، وكذلك تركيا. حيث تفجّرت الثورة الإيرانية بقيادة الإمام الخميني

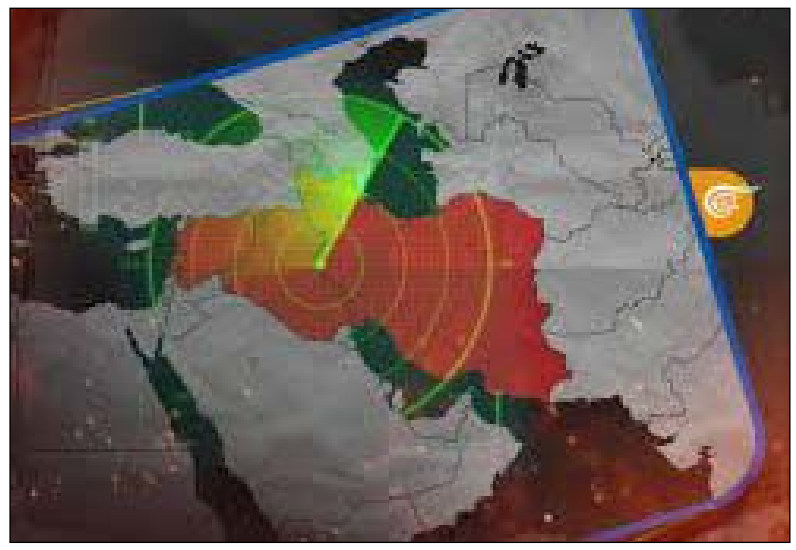

في فبراير ١٩٧٩م، واستطاعت الصمود ما يربو عن (٤٥) عاماً، وتحوّلت إلى نظام مؤسسي بمرجعية إسلامية، وأصبح لديها مشروع متكامل، للنهوض والتقدّم، حتى أضحى لها طموح بامتلاك مشروع نوويّ، قد يفضي إلى إنتاج القنبلة النووية، مثلما حدث في الهند وباكستان، وكوريا الشمالية، ووجدت في مشروع المقاومة لتحرير فلسطين، وتحرير بيت المقدس، سبيلاً لممارسة دور قياديّ في الإقليم، ليتأكّد حضور الإقليم الشرق أوسطيّ.

وعلى الجانب الآخر، فقد انهزمت تركيا القديمة تحت مشروع أردوغان، الذي ظهر ليقود حركة التغيير وتأسيس دولة مدنيّة على أنقاض الدولة العسكرية، حيث كان يقودها مجلس الأمن القومي العسكري في تركيا. وبعد تثبيت أركان دولة تركيا/ أردوغان الجديدة، بدأ الطموح خارج الدولة لممارسة الدور القيادي في الإقليم، ليتأكد أنّ الإقليم الشرق أوسطي، وهو الحاضر في إدارة الإقليم تعبيراً عن المصالح الذاتية، وبالوكالة عن المصالح الاستعمارية الأميركية.

إذن، خضع ولا يزال يخضع الإقليم لصراع خفي بين الشرق أوسطية، وبين «العروبيّة». وقد يتقدّم الإقليم الشرق أوسطي، عن الإقليم العروبيّ، بفعل التماسك في مرتكزات المشروع وأهدافه، في كلّ من إيران، وتركيا، على حين ـ وبالمقارنة ـ أنّ الإقليم العروبي، يفتقر إلى التماسك ـ رغم التجانس ـ وإلى وحدة القرار، ووحدة الهدف، ووحدة الحركة، والأغلب لفقدان الدولة القلب في هذا النظام العروبي التي تستطيع تجميع الصف العربي. ومن ثم، فنحن أمام مشهد يتسم بالتناقض، في هذا الإقليم. فعلى حين يتسم الإقليم الشرق أوسطي بالحضور وبالقوة في الأداء، وبالوضوح في ممارسة الدور الإقليمي، وبالتنسيق مع قوى دولية شرقاً أو غرباً، إلا أنّ الإقليم العروبي يتسم بالتشتت والضعف، وانعدام الدولة المركز خاصة بعد عقد مصر لاتفاقيات كامب ديفيد وما بعدها (١٩٧٧ – ١٩٧٨ – ١٩٧٩)، الأمر الذي أدّى إلى فقدان مصر دورها القيادي المؤثر. ومن حسن المقادير، أنّ غياب مصر، ابتداءً من السبعينيات، تمّت الاستعاضة عنه بميلاد الثورة الإيرانية في فبراير ١٩٧٩م، فأحدث توازناً في الإقليم ضدّ أميركا والاستعمار الجديد، وأفقدَ أميركا الهيمنة الكاملة على الإقليم.

وعلى حين، فإنّ إيران، الدولة الشرق أوسطية، تدعم المقاومة الفلسطينية، وداعمة بشكل كامل للدولة الفلسطينية، وأنهت الوجود الصهيوني في أرض إيران، واستبدلت السفارة الصهيونية بالسفارة الفلسطينية، حيث ولدت أول سفارة رسمية لفلسطين خارج الحدود العربية، نجد تركيا الداعمة للكيان الصهيونيّ، وهي جزء من حلف الأطلنطي، وتسعى للانضمام للاتحاد الأوروبي، وحتى بعد «طوفان الأقصى» في السابع من أكتوبر ٢٠٢٣م، كان خطابها داعماً للمقاومة، على حين أفعال أردوغان في طريق دعم الكيان الصهيوني، وهو تناقض يلمسه كلّ محلل بسيط. في الوقت ذاته يتسم النظام العروبي، شكلاً، بهذا التناقض بين الفكر والممارسة (التظاهر بدعم القضية الفلسطينية وقوى المقاومة، بينما الفعل والممارسة في واد آخر! ولذلك فإنّ النصر في جانب النظام الشرق أوسطي، بدرجة إيجابية في الموقف الإيراني (فكراً وممارسة)، وبدرجة سلبية في الموقف التركي (تناقض بين الفكر والخطاب وبين الممارسة)، على ضوء الموقف من القضيّة الفلسطينية والمقاومة ومحورها.

كما أنّ النتن/ياهو، رئيس عصابة الكيان الصهيوني، الذي دمّر مقدرات الدولة السورية العسكرية، وبنسبة ٨٠٪، وإلقاء ما يقرب من (٢٠٠٠) قنبلة في ثلاثة أيام، ولا تزال الغارات التي وصلت إلى نحو (٥٠٠) غارة، مستمرة، يؤكد أنّ تحالف الكيان مع تركيا، هو الأمر الكاشف لهيمنة الشرق أوسطية، على حساب «العروبية»!

فسقوط سورية، خصماً من العروبية، وخصماً من محور المقاومة بقيادة إيران، وفشلاً مدوّياً لما يُسمّى بالنظام الإقليمي العربي، الذي أثبت عجزه عن إنقاذ مكوّناته أكثر من مرة آخرها في سورية، ومن قبل في العراق والاحتلال الأميركي المباشر في عام ٢٠٠٣م، ومن بعده أفكار «الفوضى الخلاقة»، الأميركيّة، التي أفضت إلى تدمير ليبيا، وتدمير السودان، وتدمير اليمن. إلا أنّ رهاني، هو محور المقاومة، بإعادة ضخ الدم في شرايينه، وإعادة التنظيم والفعالية، ورهاني أيضاً على الشعب العربي في أقطار عربيّة عديدة، في مقدمتها سورية قلب العروبة النابض.

التحقيقات في «٧ أكتوبر».. الرياح في قيادة المؤسسة الأمنية «الإسرائيلية» عاصفة

قال محلّل الشؤون العسكرية في صحيفة «يديعوت أحرونوت» «الإسرائيلية»، يوسي يهوشع إن: «الرياح في قيادة المؤسسة الأمنية عاصفة بعد تعليمات وزير الأمن (الحرب) إسرائيل كاتس، والذي أمر يوم أمس (الخميس) رئيس الأركان بإتمام التحقيقات في فشل أحداث ٧ أكتوبر/ تشرين الأول حتى نهاية كانون الثاني/ يناير، ولكن اليوم (الجمعة) ستحدث دراما كبيرة أخرى: كما كُشف عنها، يوم أمس، في موقع «يديعوت أحرونوت»، سيجتمع منتدى هيئة الأركان العامة لعرض التحقيق الأكثر حساسية، والذي سيتناول الليلة بين ٦ و٧ أكتوبر".

يتابع يهوشع: «في الجيش «الإسرائيلي» تتركز الأنظار على الشخصيات الأرفع، وفي مقدمتها رئيس الأركان هرتسي هليفي، إلى جانبه رئيس شعبة العمليات اللواء عوديد بسيوك قائد المنطقة الجنوبية يارون فينكلمان ورئيس شعبة الاستخبارات آنذاك، اللواء أهرون حليفا، والذي استقال بسبب مسؤوليته عن الكارثة. بالنسبة إلى

الجيش «الإسرائيلي»، من الواضح أن الإدارة الاستخبارية، في تلك الليلة، كانت تحت إشراف ضابط الاستخبارات في القيادة الجنوبية العقيد أ. هو أيضًا الذي لم يقدّر بشكل صحيح أن ما كان يحدث هو حرب أو مجرد إغارة".

أضاف يهوشع: « قائد المنطقة الجنوبية فينكلمان هو من أدار النقاشات مع الشاباك الذي وصل إلى القيادة بعد ساعة من بداية إطلاق النار في الساعة السادسة والنصف صباحًا. ولو فكّر بطريقة مختلفة عن ضابط الاستخبارات في القيادة، لربما كان قد رفع التأهب. والأهم من ذلك هو قرار رئيس الأركان بإجراء تقديري وضع في الساعة الثامنة صباحًا، ما يعني أنه لم يكن هناك تهديد غير عادي، بحسب تقييمه خلال الليل. لذلك، لم يُشارك رئيس الحكومة ووزير الأمن (الحرب) حتى بداية الهجوم".

ووفقًا لمحلّل الشؤون العسكرية في صحيفة «يديعوت أحرونوت»: بالرغم من عرض التحقيق، يقدّر الجيش «الإسرائيلي» أنه سيكون من الصعب جدًا أو شبه مستحيل الالتزام بالجدول الزمني الذي حدده وزير الحرب، ما قد يؤدي إلى انفجار، حيث من الواضح أن الموعد النهائي كان أيضًا بمثابة رسالة لهليفي بضرورة الاستقالة بعد عرض التحقيقات".

كما أكّد الكاتب أنّ: «الجيش قام بتقسيم التحقيقات إلى أربعة محاور رئيسة: نظرية الحماية في السنوات التي سبقت ٧ أكتوبر/ تشرين الأول؛ نظرية الاستخبارات في تلك السنوات؛ القتال في اليوم نفسه؛ والقتال في مستوطنات الغلاف بعد ذلك. كل محور كهذا يتكون من مجموعة ضخمة من التفاصيل والجهات التي تحت التحقيق، ويجب على كل منها تقديم استنتاجاتها إلى منتدى هيئة الأركان. علاوة على ذلك، هناك تحقيقات المستوطنات، حيث يشمل كل منها عرضًا لمدة ساعات. هناك نحو ٣٠ نقطة تحقيق تتعلق بالمستوطنات والمواقع. ومن الصعب رؤية كيف يمكن للجيش أن يضغط كل هذا بشكل كافٍ، ما سيزيد من ثقة «الجمهور» (المستوطنين) في النتائج، وهذا أيضًا - وفقًا ليهوشع- جزء من تكلفة التأخير والمناورة أمام المستوى السياسي، والذي أثار انتقادات شديدة داخل الجيش نفسه".

لكن نظرًا إلى تأخر الجيش، بشكل غير مقبول، يقول يهوشع: «من المهم الإشارة إلى أن الشاباك أيضًا لم يقدم تحقيقاته، مع أن جزءًا من مسؤوليته عن الاستخبارات في غزة كان أكبر. لذلك، كان من المفترض أن يكون الشاباك هو الأول في تشخيص انتقال حماس من الوضع الروتيني إلى الطوارئ التي أدت إلى اندلاع الحرب، وليس مجرد إغارة محدودة، كما كان يُقدر في ذلك الوقت".

يتابع يهوشع: «نقطة حاسمة، على سبيل المثال، هي رغبة الشاباك في تجنب كشف مصادره، ما أدى إلى أنه بالرغم من استخدام بطاقات الـSIM، والتي كانت تمثل «علامة فارقة» مهمة تحذر من هجوم استثنائي، لم يُرفع التأهب في فرقة غزة بشكل خاص، وفي الجيش «الإسرائيلي» بشكل عام. ومن الجدير بالذكر أن الجيش «الإسرائيلي» لم يترك لوزير الأمن (الحرب) خيارًا: التأخير في إتمام التحقيقات، بالإضافة إلى الاستمرار في تعيين الطاقم القيادي الرفيع الذي أدى إلى ضرر داخلي وخارجي في الجيش".

يردف يهوشع: «تراكمت نسبة هائلة من الاستياء والإهانة والشعور بالتمييز بين الضباط الذين رأوا كيف أن كبار القادة ما يزالون في مناصبهم؛ بل يرقّون، مع أن مسؤوليتهم في الفشل لمّا تُحسم بعد. ولكن في الشاباك أيضًا استمر الوضع كالمعتاد، مع أن المنظمة ملزمة بتقديم الأجزاء غير المصنفة للعائلات الثكلى وعائلات المختطفين ولسكان الغلاف ولكل مواطني الدولة (الكيان)".

الادعاء، كما ذُكر، لا يجب أن يوجّه فقط إلى رونين بار رئيس الشاباك، بل أيضًا إلى رئيسه بنيامين نتنياهو: «إذا كان إسرائيل كاتس يمكنه تقديم مطالبات منطقية وأخلاقية لرئيس الأركان، فلماذا لا تفعل أنت ذلك؟». ويتابع يهوشع: «بالطبع، مسؤولية الجيش والشاباك في تحقيق شفاف ودقيق تفرض السؤال أيضًا عن متى ستقوم لجنة تحقيق خارجية للتحقيق مع المستوى السياسي. من الصعب التخلص من الشعور بأن الحملة ضد لجنة تحقيق رسمية لا تتعلق فقط بمشكلات الثقة مع قائمقام رئيس المحكمة العليا - الانتقاد ليس منفصلًا عن الميدان- لكنها محاولة لتجنب النقد. بهذه الطريقة لا يمكن استعادة الثقة ولا «الدولة»".

العهد

للعقول التي لا تستوعب: تعالوا لفحص المفاتيح

ناصر قنديل

يعتقد الذين يروّجون لانهيار محور المقاومة ونجاح المشروع الأميركيّ الإسرائيليّ بهزيمة قوى المقاومة، أن انتصاراً أميركياً إسرائيلياً تحقق على المقاومة في لبنان وفلسطين يُضاف للانتصار في سورية، ويقولون الآن جاء دور اليمن. ويروّجون أن حملات الاستهداف التي تطال اليمن هي بداية مسار معلوم

النهاية وهو شطب اليمن عن الخريطة الإقليمية، فهل هذا الاعتقاد في مكانه؟

التدقيق في المشهد الإقليمي سوف يقودنا إلى طرح أسئلة تشكل مفاتيح موضوعية لقياس الربح والخسارة، فهل كان المشروع الأميركي الإسرائيلي الممتد خلال سنة وربع السنة مجرد محاولة لإلحاق الأذى بالمقاومة في لبنان وفلسطين، أم هو حاصل قراءة استراتيجية أميركية إسرائيلية تقول إن المقاومة بعد طوفان الأقصى وجبهة الإسناد اللبنانيّة تحوّلت إلى تهديد وجودي لكيان الاحتلال وإن التساكن مع وجودها أصبح مستحيلاً، لأن ما جرى يقول إن لا ضمانات ولا ضوابط تحول دون تكرار تهديد أمن المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ تهديداً وجودياً، طالما بقيت هذه المقاومات على الحدود، وإن لا حل إلا بإزالة هذه المقاومة وتصفيتها كشرط لضمان الاستقرار الوجوديّ للكيان، فهل تحقق هذا الهدف؟

إن مجرد ذهاب الكيان إلى اتفاق لوقف إطلاق النار مع المقاومة في لبنان، دون الحصول على الامتيازات التي كان يضعها شروطاً، ويخوض التفاوض تحت النار لفرضها، يعني أن قيام المقاومة بفرض التفاوض تحت النار على طريقتها أجبر الكيان على التراجع والقبول بوقف النار بلا مكاسب، وهو يعلم أن اتفاق وقف النار في لبنان بشروطه المعلومة، وهي العودة إلى القرار ١٧٠١ الذي يمثل مرحلة التساكن مع المقاومة المسلحة بضمانات قرار أمميّ، يفترض أن الحرب شنّت لأنه لم يعُد صالحاً، مع الاقتناع بزوال عهد التساكن، ولا يمكن تفسير العودة إلى عهد التساكن إلا بفشل حرب التخلص من التهديد الوجودي، كما قالت الجبهة البرّية والجبهة الداخليّة التي فشلت محاولة حمايتها من نيران المقاومة، ولا يفيد في تغيير المشهد القول بأن ما جرى بعد الاتفاق في لبنان من تغيير في سورية أصاب خط إمداد المقاومة، لأن هذا الخط الذي كان شرياناً وجودياً للمقاومة من قبل لم يعُد بالأهميّة ذاتها مع انتقال المقاومة إلى التصنيع، خصوصاً الاكتفاء في إنتاج الطائرات المسيّرة التي كانت مصدر القلق الرئيسي لجيش الاحتلال والقبة الحديديّة في هذه الحرب، ومثلها صواريخ الكورنت المصنّعة والمعدلة في مختبرات المقاومة صاحبة الدور المحوريّ في الحرب البرية.

كما في لبنان في قطاع غزة، يذهب الاحتلال إلى اتفاق لوقف إطلاق النار مع المقاومة، وهو يعلم أنه فشل في القضاء على المقاومة ونزع قدراتها، بينما قواته تنزف تحت ضرباتها، وبصورة أشدّ قسوة مما كان عليه الحال في أول أيام الحرب، وإنهاء الحرب مع بقاء المقاومة، يعني العودة إلى قبول التساكن مع مقاومة مسلّحة قال طوفان الأقصى إنها تحولت إلى تهديد وجودي، وإنها نجحت ببناء قدرة كافية لتمثيل هذا التهديد وهي تحت الحصار. ما يعني أن ما حدث قابل للتكرار، وأن الحرب لم تنفع في توفير الأمان الوجودي للكيان وإزالة هذا التهديد الاستراتيجي الذي تمثله المقاومة، والمضحك أن الذين يقولون بهزيمة المقاومة يعيدون ذلك إلى تهديد الرئيس الأميركي دونالد ترامب بإدخال الشرق الأوسط في الجحيم ما لم يتم إنهاء الحرب قبل دخوله إلى البيت الأبيض، ويفسّرون ذلك بنية استهداف إيران، والسؤال لماذا إذن لا يبقي الكيان الحرب قائمة حتى وصول ترامب ويتحقق للكيان ما يريد، ذهاب أميركا إلى الحرب على إيران؟

نصل إلى اليمن ونسأل، هل مفتاح تقدير الهزيمة والنصر هو الاستهداف الأميركي والإسرائيلي لليمن، أم هو شيء آخر واضح وضوح الشمس، وهو أن اليمن رغم ضعفه وفقره وجوعه نجح بتحدي الهيبة الأميركية وقدرة الردع الأميركية في البحر الأحمر، أهم الممرات المائية العالمية كما تقول تقارير الاستراتيجيات العسكرية الأميركية كل سنة، وترجمة هذا التحدي كانت بمنع سفن الكيان والسفن المتوجّهة إلى الكيان من العبور، وصولا الى إقفال ميناء إيلات، بسبب توقف حركة السفن، فهل نجح الأميركي والإسرائيلي بإزالة هذا التهديد، والجواب بسيط، فتح ميناء إيلات ورؤية السفن تزدحم على أرصفته. فهل هذا هو الحال؟

قليل من التدقيق بالرواية المناوئة للمقاومة يكشف أنها مجرد خداع بصريّ، بتتابع الصور النمطية، باستبدال معيار الهزيمة بالحديث عن حجم الخسائر، وقليل من الانتباه يفضحها بخلاصة تقول إن قوى المقاومة تكبّدت أثماناً باهظة لتحفظ معادلة القوة، وهي لا تزال تحفظها.